

هل يتعدى بند الأسماء في قانون لانهام على حرية تعبير مالك العلامة التجارية؟

بقلم/ فايين ماريبو، حاصل على شهادة دكتوراه وديون هيرد

رفضت المحكمة العليا مؤخرًا حماية العلامة التجارية الفدرالية للعلامة "TRUMP TOO SMALL" بناءً على بند الأسماء في قانون لانهام بموجب قانون العلامات التجارية القسم 2(ج)، 15 U.S.C. §1052(c).

خلفية الموضوع

في قضية *فيدال ضد إستر*¹، قام ستيف إستر بتقديم طلب لتسجيل العلامة TRUMP TOO SMALL للسلع ذات الصلة بالملابس لدى مكتب براءات الاختراع والعلامات التجارية الأمريكي (USPTO). ورفض مكتب USPTO طلبه بناءً على قانون العلامات التجارية القسم 2(ج) الذي يمنع تسجيل علامات تتكون أو تتضمن اسمًا أو صورة أو توقيعًا تحدد شخصًا معينًا دون الحصول على موافقة خطية من ذلك الشخص. انظر 15 U.S.C. §1052(c). ولغايات القسم 2(ج)، يحدد الاسم الموجود في العلامة فردًا معينًا على قيد الحياة إذا كان الشخص الذي يحمل الاسم مرتبطًا بالعلامة المستخدمة في السلع أو الخدمات لأن: " (1) ذلك الشخص معروف لدرجة أن يفترض الجمهور بشكل معقول وجود علاقة بين الشخص والسلع أو الخدمات؛ (2) الفرد مرتبط علنًا بالعمل الذي تُستخدم فيه العلامة". واستأنف إستر قرار مكتب USPTO وقدم لاحقًا دعوى قضائية ضد مكتب USPTO جادل فيها أن تطبيق بند الأسماء على طلبه يتعدى على حقه في حرية التعبير بموجب التعديل الأول من دستور الولايات المتحدة. وفي عام 2022، وافقت محكمة الاستئناف للدائرة الفدرالية إستر وعكست حكم مكتب USPTO. ونتيجة لذلك، استأنفت الحكومة قرار الدائرة الفدرالية لدى المحكمة العليا، حيث تم إلغاء حكم الدائرة الفدرالية، ووافقت المحكمة العليا بالإجماع على قرار مكتب USPTO.

معايير مكتب USPTO

لأن العلامة المقدمة تحتوي على المصطلح "TRUMP"، يمكن القول إنها تحدد هوية الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب. ونظرًا لذلك، وجد مكتب USPTO أن الجمهور المشتري سيفترض بشكل معقول وجود علاقة بين دونالد ترامب والسلع المحددة في الطلب. وبموجب بند الأسماء، يجب أن يقدم طلب العلامة التجارية موافقة الفرد المعني الخطية لاستخدام اسمه أو التشابه معه في تسجيل علامة تجارية فدرالية. ووفقًا لسجلات مكتب USPTO، لم يمنح دونالد ترامب موافقة خطية لإستر ليستخدم اسمه، ولذلك تم رفض تسجيل طلب العلامة التجارية "TRUMP TOO SMALL".

الخلفية الدستورية

يمنع قانون لانهام تسجيل العلامات التجارية التسجيلات التي تشمل اسم شخص على قيد الحياة دون موافقة ذلك الشخص. انظر 15 U.S.C. §1052(c). ولأن التعديل الأول يمنع أي تقييد للخطاب بناءً على محتواه أو وجهة نظره، قد يبدو أن بند الأسماء في قانون لانهام والتعديل الأول متناقضان أو يتعارضان مع بعضهما البعض. ومع ذلك، أشارت المحكمة العليا أن بند الأسماء قائم على المحتوى، ولكنه محايد من حيث وجهات النظر لأنه يركز على إذا ما كانت العلامة التجارية تستخدم اسم الشخص بدلاً من الرسالة أو وجهة النظر التي تنقلها العلامة. وفي هذا السياق، انتهت المحكمة العليا إلى أن بند الأسماء لا يتعدى على التعديل الأول.

موقف المحكمة العليا

كتب القاضي المساعد كلارنس توماس أن قيود بند الأسماء محايدة من حيث وجهات النظر، ولكنها ليست محايدة من حيث المحتوى. وأوضح القاضي توماس أنه " بند الأسماء يعتمد على محتوى العلامة التجارية المقترحة – سواء كانت تحتوي على اسم شخص أم لا.

¹ 602 U.S. 286 (2024).

وإذا كانت العلامة التجارية تحتوي على اسم شخص بالفعل، ولا يملك المسجل موافقة ذلك الشخص، فإن بند الأسماء يمنع التسجيل". وبينما اعتمد القاضي توماس على "التاريخ والتقليد" لبند الأسماء ليصل إلى قراره، انتقد أعضاء آخرون في المحكمة نهجه التاريخي. فعلى سبيل المثال، كتبت القاضية المساعدة سوتوماير بشكل منفصل أن اعتماد القاضي توماس على القضايا التاريخية ليصل إلى قرار الأغلبية كان "أشبه بدخول حفلة مزدحمة والبحث فوق رؤوس الجميع للعثور عن الأصدقاء". وبدلاً من ذلك، ناقشت القاضية سوتوماير نهجاً أكثر مباشرة أكثر لبند الأسماء.

وفيما يتعلق بالأسس الموضوعية، دعمت القاضية سوتوماير تطبيق بند الأسماء في هذه القضية لأنه ببساطة يحجب فوائد تسجيل العلامة التجارية الفدرالي بناءً على مضمون الخطاب. وفسرت أن التسجيل الفدرالي "يمنح فوائد إضافية لمالكي العلامات التجارية فقط"، وأن رفض تسجيل علامة تجارية لا يمنع مالكي العلامات التجارية من استخدامها أو بيع السلع والخدمات المتعلقة بها. كما أنه لا يمنع إستر من إرسال رسالته واستخدام طريقة التعبير التي يفضلها. ولذلك، وجدت سوتوماير أن بند الأسماء لا يتعدى على حقوق إستر في التعديل الأول.

وعلى الرغم من تباين تفسيرات قضاة المحكمة العليا، فقد اتفقوا في النهاية على أن القيود التي يفرضها بند الأسماء في قانون لانهام على استخدام اسم فرد على قيد الحياة في العلامات التجارية مسموح بها بموجب التعديل الأول إذا كانت محايدة من حيث وجهة النظر وتخدم أغراض نظام العلامات التجارية بشكل معقول. ومع ذلك، أوضحت المحكمة العليا أن هذا القرار ينطبق فقط على بند الأسماء ولم يضع سابقة أوسع لجميع القيود المفروضة على العلامات التجارية القائمة على المحتوى.

نصيحة لمالكي العلامات

وبشكل عام، يجب على مالكي العلامات التجارية توخي الحذر عند اختيار أسماء أشخاص على قيد الحياة لعلاماتهم التجارية. نظراً لرأي المحكمة العليا الداعم لبند الأسماء، إذا كنت تخطط لاستخدام اسم فرد أو تشابهه في علامة تجارية، فيجب عليك الحصول على موافقة كتابية من الشخص وتقديمها مع طلب علامتك التجارية لدى مكتب USPTO. وبالإضافة إلى ذلك، حتى إذا لم تكن تخطط لتسجيل علامة تجارية باستخدام اسم شخص لدى مكتب USPTO، فإن استخدام العلامة التجارية ذات الصلة قد يجذب انتباهاً غير مرغوب فيه من مالك الاسم. هذا قد يؤدي إلى مشاكل قانونية أخرى لم يتم التطرق إليها في هذا المقال.